

## العقائد النسفية

لعمر بن محمد النسفي [٤٦١ - ٥٣٧هـ]

قال أهل الحق: حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بها متحقق، خلافاً للسوفسطائية. وأسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، والعقل. فالحواس: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس. وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت هي له: كالسمع، والذوق، والشم. والخبر الصادق على نوعين: أحدهما: الخبر المتواتر، وهو الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، وهو موجب للعلم الضروري، كالعلم بالملوك الحالية، في الأزمنة الماضية والبلدان النائية، والثاني: خبر الرسول المؤيد بالمعجزة، وهو موجب للعلم الاستدلالي، والعلم الثابت به يضاهاه العلم الثابت بالضرورة في التيقن والثبات. وأما العقل: فهو سبب للعلم أيضاً، وما ثبت منه بالبداهة فهو ضروري كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه، وما ثبت بالاستدلال فهو اكتسابي. والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء، عند أهل الحق، والعالم بجميع أجزائه محدث، إذ هو أعيان وأعراض. فالأعيان ما له قيام بذاته، وهو إما مركب وهو الجسم، أو غير مركب كالجوهر، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، والعرض ما لا يقوم بذاته ويحدث في الأجسام والجواهر: كالألوان والأكوان، والطعوم، والروائح، والمحدث للعالم هو الله تعالى الواحد القديم الحي القادر العليم السميع البصير الشافي المريد ليس بعرض، ولا جسم، ولا جوهر، ولا مصور، ولا محدود، ولا معدود، ولا متبعض، ولا متجزئ، ولا متركب، ولا متناه، ولا يوصف بالماهية، ولا بالكيفية، ولا يتمكن في مكان، ولا يجري عليه زمان ولا يشبهه شيء، ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء وله صفات أزلية قائمة بذاته وهي لا هو ولا غيره. وهي العلم والقدرة والحياة والقوة والسمع والبصر والإرادة والمشية والفعل والتخليق والترزيق والكلام، وهو متكلم بكلام هو صفة له أزلية ليس من جنس الحروف والأصوات وهو صفة منافية للسكوت والآفة، والله تعالى متكلم بها أمر ناه مخبر، والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وهو مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في قلوبنا، مفروء بالسنننا، مسموع بأذاننا، غير حال فيها، والتكوين صفة لله تعالى أزلية، وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه لوقت وجوده، وهو غير المكون عندنا، والإرادة صفة لله تعالى أزلية قائمة بذاته تعالى، ورؤية الله تعالى جائزة في العقل واجبة بالنقل، وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في دار الآخرة، فيرى لا في مكان، ولا على جهة من



مُقَابَلَةٌ أَوْ اتِّصَالٌ شُعَاعٍ أَوْ ثُبُوتٌ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ، وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ، يَثْبُوتُونَ بِهَا وَيُعَاقِبُونَ عَلَيْهَا، وَالْحَسَنُ مِنْهَا بِرِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَائِهِ تَعَالَى، وَالْإِسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ، وَيَقَعُ هَذَا الْأِسْمُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ، وَصِحَّةِ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الْإِسْتِطَاعَةُ وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالْإِنْكَسَارُ فِي الرُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ، كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيْقِهِ وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ تَخْلِيْقًا وَلَا اكْتِسَابًا، وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ، وَالْحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلُّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ أَوْ يَأْكُلَ غَيْرَهُ رِزْقَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ، وَبَعْضُ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ثَابِتٌ بِالْدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوَزْنُ حَقٌّ، وَالْكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالْحَوْضُ حَقٌّ، وَالصَّرَاطُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ (وَهُمَا) مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، مَوْجُودَتَانِ بِاقِيَّتَانِ لَا تَفْتِيَانِ وَلَا يَقْنِي. وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ، وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالْإِسْتِحْلَالُ كُفْرٌ، وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْبَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ. وَالْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِمَا جَاءَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِقْرَارُ بِهِ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فِيهِ تَتَرَايِدُ فِي نَفْسِهَا، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ، فَإِذَا وَجَدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعُدُ، وَالتَّغْيِيرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَغْيِيرَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ، وَفِي إِزْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَيَّدَهُمُ بِالْمُعْجَزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَةِ. وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَآخِرُهُمْ (مُحَمَّدٌ ﷺ). وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُفْتَصَّرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخِيرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صَادِقِينَ نَاصِحِينَ، وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ (مُحَمَّدٌ ﷺ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى، الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، وَلَا يُوصَفُونَ



بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ، وَلِلَّهِ تَعَالَى كُتِبَ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعَدَهُ وَوَعِيدَهُ،  
وَالْمِعْرَاجَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَقَّةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعَالِي  
حَقٍّ، وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ حَقٍّ، فَيُظْهِرُ الْكَرَامَةَ عَلَى طَرِيقِ تَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ  
الْبَعِيدَةِ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ،  
وَالطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ الْجَمَادِ وَالْعَجَمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجَزَةً  
لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ، لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيُّي، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيًّا إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ مُحَقَّقًا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ الْإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ، وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا، أَبُو بَكْرٍ  
الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو الثُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى. وَخِلَافَتُهُمْ  
ثَابِتَةٌ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا. وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ، وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ  
لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ لِيَقُومَ بِتَنْفِيزِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ  
صَدَقَاتِهِمْ وَقَهْرِ الْمُتَغَلِّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ، وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ  
الْمُنَازَعَاتِ، الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقُوقِ، وَتَرْوِيجِ الصَّغَارِ  
وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِرًا لَا  
مُخْتَفِيًا وَلَا مُنْتَظَرًا، وَيَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِنَبِيِّ هَاشِمٍ وَأَوْلَادِهِ  
عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ  
زَمَانِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمَطْلُوقَةِ الْكَامِلَةِ، سَائِسًا قَادِرًا عَلَى تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ،  
وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِخْلَاصِ حَقِّ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ بِالْفِسْقِ  
وَالجَوْرِ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلِّي عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُكْفَى عَنْ ذِكْرِ  
الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَنَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْجَنَّةِ،  
وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْحُقَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ. وَلَا نُحَرِّمُ نَبِيذَ التَّمْرِ، وَلَا يَبْلُغُ وَلِيُّي دَرَجَةَ الْأَنْبِيَاءِ  
أَصْلًا، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالنُّصُوصُ تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا،  
وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ الْهَادُونَ، وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ، وَاسْتِخْلَالُ الْمَعْصِيَةِ  
وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَالْأَمْنُ مِنْ  
عَذَابِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ، وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَفِي دُعَاءِ  
الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ،  
وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ،  
وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَتُرُودِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا فَهُوَ حَقٌّ،  
وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ، وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ  
أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.